

1052

من وزير المالية
إلى

الموضوع: حول الخصم من المورد على مبالغ الهاتف الممنوحة للأجراء

المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 11 مارس 2016

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ بورصة الأوراق المالية بتونس تضع على ذمة أعوانها هواتف جواله مع خطوط هاتف في إطار عقد أبرمته مع مزود شبكة اتصالات، إلى جانب مبالغ جزافية شهرية بعنوان المكالمات الهاتفية وذلك بهدف دعم العلاقة التشغيلية بين الأعوان وتيسير الاتصالات الهاتفية بينهم خاصة خارج أوقات العمل وخارج مقرات البورصة، وطلبتم معرفة النظام الجبائي في مادة الخصم من المورد للمبالغ المذكورة.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصلين 25 و26 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، تعتبر المرتبات والأجور والمكافآت والمنح بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية، عنصرا من عناصر الدخل الجملي الذي يتكون منه أساس الضريبة على الدخل. هذا، وتعفى من الضريبة على الدخل فقط:

- المنح والمكافآت المنصوص عليها صراحة بالفصل 38 من نفس المجلة،
- المنح والامتيازات التي لا تكتسي صبغة أجور تكميلية ويتعلق الأمر خاصة بالمنح والامتيازات الممنوحة لضرورة العمل،
- المنح والامتيازات الممنوحة من الصندوق الاجتماعي للمؤسسة أو من الأرباح التي خضعت للضريبة.

بالتالي وفي الحالة الخاصة، وباعتبار أنّ طبيعة نشاط بورصة الأوراق المالية بتونس لا تستوجب توفير هواتف جواله لتواصل الأعوان فيما بينهم لضرورة العمل، فإني أؤكد لكم ما ورد بمكتوبي عدد 786 بتاريخ 23 أفريل 2015 حيث تخضع المبالغ المسندة بعنوان امتياز الهاتف الجوال للضريبة على الدخل وبالتالي للخصم من المورد طبقا للتشريع الجاري به العمل بعنوان المرتبات والأجور.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسّلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للأسات

والتشريع الجنائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي